الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.19

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
14 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد إيلجي (نائب الرئيس) ..... (الجمهورية العربية السورية)

ثم الرئيس: السيد ماكيه ..... (نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58830 (A)

0458830

في غياب السيد ماكيه (نيوزيلندا)، ترأس الجلسة نائب الرئيس السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية)

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٥٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/59/365 و Corr.1 و Add.1 وCorr.1 و A/59/539 و A/59/396)

١ - **السيد روك** (كندا): قال متحدثا بالنيابة كذلك عن أستراليا ونيوزيلندا أن نظر اللجنة في المسائل الأمنية ليس ممارسة مجردة وذلك حسب ما يدل عليه اعتقال ثلاثة موظفين من موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. وأن الوقت قد أزف لاتباع نهج أكثر انتظاما واحترافا بشأن سلامة الموظفين وأمنهم، حتى وإن كان ذلك لمجرد كون منظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن ١٨٠ ٠٠٠ موظف وحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ معال في أكثر من ١٤٠ بلد وأنها تعمل في ظروف أمنية محفوفة بمزيد من الأخطار. ولقد حددت استعراضات نظام إدارة الأمن خلال السنوات القليلة الماضية جميعا نفس مواطن الضعف، ألا وهي الهياكل المجزأة للمسؤولية والمساءلة غير المحددة وعدم الامتثال لقواعد الأمن والموارد والخبرات المهنية غير الكافية.

٢ - وأضاف قائلا إن مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره (A/59/365 و Corr.1 و Add.1 وCorr.1) ستؤدي إلى التمكن من تصويب مواطن الضعف في النظام الحالي، وهو يرمي إلى تحسين الأمن بدون اعتماد عقلية التحصن وراء الأسوار وذلك بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها في جميع أرجاء العالم ومواصلة الوصول إلى الجماعات التي أنشئت المنظومة من أجل مساعدتها. وهناك أربعة عناصر ذات أهمية أساسية، هي: (أ) توحيد الهياكل الأمنية العديدة في إطار مديرية الأمن الجديدة؛ (ب) تركيز المهام الأمنية على الصعيد القطري، وإخضاع موظف الأمم المتحدة الأقدم في موقع معين لإمرة المدير الجديد للأمن بشأن المسائل الأمنية؛ (ج) استحداث القدرات الأمنية اللازمة بالمقر لوضع السياسات والمعايير وتقييم التهديدات والمخاطر وتوفير التدريب والإدارة ومراقبة الامتثال للمبادئ التوجيهية، بغية دعم العمليات الميدانية الفعالة؛ (د) تعزيز موظفي الأمن بما في ذلك الموظفين بالميدان، مع مراعاة احتياجات مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وأردف قائلا إن الأمين العام قد تجنب استحداث هيكل يعج بالوظائف العليا إذ لم يقترح إلا سبع وظائف عليا للإدارة في إجمالي ملاك للموظفين يتجاوز ١ ٥٠٠ موظف. وتقوم مقترحات الأمين العام على أساس سليم، إلا أنه يلزم تقديم بعض التوضيح بشأن اقتضاء تأهيل موظفي الأمن وبشأن نظام مراقبة الدخول الشامل. وتتفق كندا مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن وجوب توضيح دور كل موظف أمني ميداني مسؤول وأنه من الأفضل استخدام الوحدات القائمة للمهام الإدارية عوضا عن إنشاء وحدات جديدة، وأن كندا لاحظت أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقترح نهجا مختلفا لأسلوب الإدارة عن النهج الذي اقترحه الأمين العام. وأنه ينبغي الإمعان في التحليل الأكثر عمقا للآثار المالية والتشغيلية المترتبة على قرار الإلغاء التدريجي للترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف وتمويل تكاليف الأمن من الميزانية العادية، مع مراعاة أن الهدف الأساسي يتمثل في إنشاء نظام صلب وفعال ومرن بغية ضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة. وسيتعين على الهيئات العديدة بالأمم المتحدة إدخال عدد من التغييرات من أجل التكيف مع المتطلبات الجديدة، وإنه سيتم صقل مقترحات الأمين العام أثناء مرحلة التنفيذ، مع الأخذ في

الحسبان تعليقات اللجنة الاستشارية. وتعد مسألة القيادة والمساءلة واستحداث معايير أمنية وضمان الامتثال لها من العناصر الرئيسية للنظام الجديد.

٤ - **السيد أوزاوا** (اليابان): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وإنها قد قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة، وذلك نتيجة تكليف موظفي الأمم المتحدة بتنفيذ مهام محفوفة بالمخاطر. وذكر أن اليابان ترحب بمقترحات الأمين العام لتعزيز وتوحيد نظام إدارة الأمن بمنظومة الأمم المتحدة ككل وإنه يأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء قائم على آراء وتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها (A/59/539).

٥ - وأضاف قائلا إنه يتعين، حسب ما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، أن يتكامل نظام إدارة الأمن تكاملا حقيقيا وأن يتكيف مع احتياجات الموظفين بالمقر وفي المواقع الميدانية العديدة التي يطلب فيها من موظفي الأمم المتحدة التدخل، كجزء من عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية وأنشطة التنمية الاقتصادية أو أنشطة التعاون التقني.

٦ - وأردف قائلا إن نظام الأمن الجديد ينبغي أن يتحلى بقدرات مركزية متسقة بالمقر وأن يركز أساسا على الميدان. وذكر أن وفده يعارض، مثلما فعلت اللجنة الاستشارية، إنشاء وحدات منفصلة للمديرية لتناول إدارة الموارد البشرية والتمويل والميزانية ومسائل السوقيات ودعم نظم المعلومات، وأن اليابان تعتقد بأن مديرية الأمن المقترحة الجديدة ينبغي أن تركز على استحداث سياسات ومعايير مشتركة وعلى تحليل التهديدات والمخاطر والرصد والامتثال والتدريب.

٧ - ومضى قائلا إن اليابان تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بوجوب إنشاء وظيفة برتبة وكيل للأمين العام لرئيس المديرية الجديدة حتى وإن كان ذلك ينزع إلى إضافة المزيد إلى هيكل يعج بالوظائف العليا بالفعل. وقال إنه كان يرى أنه من الأفضل منح رئيس مديرية الأمن وظيفة برتبة أقل عن وظيفة رئيس إدارة الشؤون الإدارية بالمقر، حيث أن هذه هي الممارسة المعمول بها في وزارات الخارجية، التي يكون فيها الشخص المكلف بالإدارة مسؤول عموما عن الإشراف على خدمات الأمن. ويعتقد وفده مثل اللجنة الاستشارية أن إنشاء وظيفة برتبة وكيل الأمين العام يلغي الحاجة إلى الإبقاء على وظيفة الأمين العام المساعد والتي كان يحتلها في السابق منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة.

٨ - وأضاف قائلا إن وفده يرى أنه ينبغي الإبقاء على مبدأ تقاسم التكاليف حيث أنه يشجع جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية على المشاركة في نظام إدارة الأمن ويخولها حق المشاركة في عملية صنع القرار.

٩ - واختتم كلمته قائلا إن اليابان تؤيد اقتراح إنشاء نظام مراقبة الدخول الشامل ودعا الأمانة العامة إلى أن تقدم إلى الجمعية العامة مخططا مفصلا للنظام والمسوغات اللازمة لجميع التكاليف ذات الصلة. وتؤيد اليابان توصية اللجنة الاستشارية التي تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات مالية لا تتجاوز ١١,٢ مليون دولار ولكن بدون تخصيص الأموال.

١٠ - تولى السيد ماكيه (نيوزيلندا) رئاسة الجلسة.

١١ - **السيد لوفالد** (النرويج)، أشار إلى أن مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة كانت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنوات كثيرة، وقال إن الأمن هو شرط مسبق لتنفيذ البرامج ولمواصلة تواجد الأمم المتحدة في الميدان. ولذا فهو يؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء مديرية للأمن.

١٢ - وأضاف قائلا إنه في الوقت الذي يرحب فيه وفده بالخطوات المتخذة بالفعل لتوحيد نظام الأمن على المستوى

القطري فإنه يتفق مع الأمين العام في وجوب إخضاع المسؤول المكلف بتنسيق المسائل الأمنية في أي مركز عمل للمساءلة عن سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون هناك. وأن وفده يعتقد بأنه ينبغي زيادة عدد أفراد الأمن وبالتالي فإنه يرى بأن الوظائف الإضافية المقترحة أمر مسوغ. وأنه ينبغي أن تتمثل إحدى مهام مديرية الأمن في وضع سياسات ومعايير وإجراءات في عموم المنظومة وتنسيق تنفيذها ، ولذا ينبغي تزويدها بما يكفي من الموظفين بالمقر لتوفير الدعم الميداني اللازم. وتتفق النرويج مع الأمين العام في أن رئيس المديرية الجديد ينبغي أن يكون برتبة وكيل الأمين العام.

١٣ - وأردف قائلا إنه علاوة على ذلك فإنه ينبغي تعزيز قدرات تقييم التهديدات والمخاطر، وإنه ينبغي إنشاء مكاتب إقليمية ومرفق للإنذار بالمقر يعمل على مدار الساعة. وإنه يتعين توفير تدريب أمني معين لكل فرد من أفراد الأمن وغيرهم من الموظفين. وإنه من المهم أيضا أن يتحلى ضباط الأمن بفهم شامل لولايات الأمم المتحدة بغية كفالة تنفيذ البرامج.

١٤ - وأضاف قائلا إن التكامل المتزايد لعمليات حفظ السلام، التي تضم عمليات عسكرية وعمليات للشرطة المدنية والأنشطة الإنسانية والإنمائية، يقتضي التنسيق الوثيق بين مديرية الأمن الجديدة وإدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يتعاون المقر مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، حيث يتعين إدماج موظفي أمنها في هيكل الأمن الجديد المقترح.

١٥ - وأردف قائلا إنه ينبغي كذلك إضفاء أعلى درجات الأولوية على سلامة العمليات الجوية حتى وإن لم يتم تناولها بالتحديد في التقارير المعروضة على اللجنة.

١٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي النظر إلى الأمن كوظيفة أساسية وشرط لتنفيذ البرامج ولذا ينبغي أن تشارك جميع الدول الأعضاء في التكاليف. وتؤيد النرويج تأييدا تاما الإلغاء التدريجي للترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف بين العديد من هيئات الأمم المتحدة وأنها تعتقد أنه ينبغي تمويل نظم إدارة الأمن عن طريق الميزانية العادية عوضا عن الاعتماد على التبرعات. وإنه ينبغي تخويل الأمين العام سلطة الدخول في التزامات لتغطية المصروفات غير المنظورة والاستثنائية في مستوى أعلى من السقف الحالي البالغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ لا يكفي إطلاقا لتلبية طلبات الأمن.

١٧ - واختتم كلمته قائلا بأنه نظرا لأهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة، وهو موضوع طالما أُهمل في فترة تتسم بالعنف الشديد والتهديدات الخطيرة، وخاصة التهديدات الإرهابية، فمما يبعث على الدهشة أن ترفض اللجنة الاستشارية مقترحات مثل إنشاء مكاتب إقليمية ووحدات دعم إداري وأن توصي بتقليص عدد الوظائف المقترحة بالمقر. ولذا فإن النرويج تناشد اللجنة الخامسة النظر بشكل مستقل في تلك المسألة، مع مراعاة أن دور المنظمة في القرن الحادي والعشرين على المحك وألا تركز على الأرقام فقط. وإنه ينبغي تزويد المنظمة بالقدرات المعنية بحماية موظفيها وعدم التروع إلى عقلية التحصن وراء الأسوار. وإنه لا يكفي أن تقوم الجمعية العامة بالمطالبة بالمساءلة والمسؤولية داخل منظومة الأمم المتحدة. فمن المهم كذلك أن تتكفل الدول الأعضاء بحصتها من المسؤولية وأن تتخذ القرارات اللازمة لتعزيز إدارة الأمن وتزويد الأمين العام بالموارد المالية اللازمة.

١٨ - **السيد كونوزين** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يعلق أهمية أساسية على تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في إطار أوسع لمناهضة الإرهاب الدولي. وفي الوقت الذي يستهدف فيه الإرهاب الدولي المنظمة، كما يدل على

ذلك اختطاف موظفيها في أفغانستان، فليس بإمكان أحد التشكيك في ضرورة اتخاذ تدابير أمنية عاجلة وحازمة. وإنه ينبغي عدم التأخر في تنفيذ مشروعات في هذا المجال وإضفاء أقصى درجات الأولوية على تمويلها.

١٩ - وأضاف قائلا إنه يجري تطوير استراتيجية نظام إدارة الأمن الموحد التي عرضها الأمين العام في تقريره، غير أنه يتعين على المقر ومكاتب الأمم المتحدة فضلا عن الوكالات والصناديق والبرامج التي تشملها الاستراتيجية بذل المزيد من أجل وضع اللمسات النهائية على المفاهيم المعروضة عموما وتنفيذها، بما في ذلك تحديد مبلغ التمويل المعين اللازم. وإجمالا فإن وفده يؤيد مقترحات الأمين العام في هذا المجال ويأمل في أن يؤدي إنشاء مديرية أمن جديدة بالمقر إلى التمكن من وضع سياسة مشتركة بشأن معايير الأمن وضمان تقييم مركزي للتهديدات والمخاطر وتنسيق الأعمال وتوفير الدعم التنفيذي والفني لخدمات الأمن المحلية. وينبغي أن تتمثل إحدى أهم وظائف المديرية الجديدة في زيادة الكفاءة وإزالة عيوب الآلية الحالية لتقاسم التكاليف. ويمكن زيادة فعالية تلك الآلية، التي ينبغي الإبقاء عليها ضمن استراتيجية إدارة الأمن الموحدة الجديدة، عن طريق زيادة مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في عملية صنع القرار. وينبغي للمديرية الجديدة، منذ بداية عملها، أن تولي انتباها شديدا لتحقيق ذلك الهدف، فضلا عن حشد الموارد في إطار تقاسم التكاليف. ولذا فمن المناسب جعل مهام وظيفة نائب رئيس المديرية بمستوى أمين عام مساعد وإقرار تلك الوظيفة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

٢٠ - وقال إن وفده يقر بالدور الهام للبلدان المضيفة واقتضاء التعاون الفعال مع سلطاتها وأنه قلق بشأن حالات التأخر الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لجعل الاتفاقات الحالية للبلدان المضيفة متمشية مع مقتضيات الأمن السائدة حاليا، مع الأخذ في الحسبان قدرات تلك البلدان. وبينما يعد النهج المركزي لضمان الأمن في جميع أرجاء المنظومة أمر هام، فإنه يجب الاعتناء بتجنب الإفراط في تركيز الموارد المالية والبشرية بالمقر والتشديد على احتياجات المكاتب والوكالات والصناديق والبرامج والبعثات الموجودة خارج نيويورك، وخاصة في تلك البلدان ذات القدرات المحدودة لكفالة أمن المنظمة. وأن وفده يؤيد أساسا التدابير التي اقترحها الأمين العام وأن بلده على استعداد لإجراء مناقشة بناءة للمعايير المحددة لنظام إدارة الأمن الموحد المقترح، مع مراعاة عدد من التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢١ - **السيد موريه** (سويسرا): قال إن بلده يتفق اتفاقا تاما مع تقييم الأمين العام بضرورة تزويد موظفي الأمم المتحدة بأفضل ما يمكن من أمن وسلامة من أجل تنفيذ ولاياتهم وأنه يؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام لإعادة النظر في نظام الأمن بأسره وزيادة فعاليته وإمكانية الإبقاء عليه. وحيث أن بلده بلد مضيف يعلق أهمية كبيرة على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، فإن سويسرا تتكفل تكفلا تاما بواجباتها لضمان الأمن خارج نطاق المباني التي تحتلها المنظمات الدولية. وأنه قد تم إحراز تقدم كبير، عن طريق الاتصالات الوثيقة والاعتيادية مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الأشهر الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن خارج نطاق مقر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأن السلطات السويسرية ستتكفل بجميع التكاليف ذات الصلة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن النهج المنسق والشامل لكامل المنظومة بشأن أمن المنظمة يقتضي تقسيم واضح للعمل وتحديد مسؤوليات العديد من الوحدات التنظيمية القائمة والمنشأة مؤخرا. وأنه يتعين على جميع عناصر أمن منظومة

الأمم المتحدة، في ظل إشراف مديرية الأمن، التعاون من أجل توحيد معايير الأمن وتلبية متطلبات جمع المعلومات وتقييمها. وأن تحسين التنسيق والتخطيط من الأمور التي تحظى بأهمية استثنائية بين المقر وأمن الميدان، وبين مديرية الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام وبين الأمم المتحدة والصناديق والبرامج وبين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة. ويتمثل العنصر الأساسي الثاني لإصلاح الأمن بالأمم المتحدة في إضفاء الطابع الاحترافي على إدارتها الأمنية. فالتدريب غير الكافي لموظفي الأمن يشكل إحدى عيوب النظام الحالي وتتسم أنشطة التدريب المقترحة بأهمية حاسمة بالنسبة لإدارة بيئة أمنية متغيرة وأنه ينبغي أن تركز الاستثمارات في ذلك المجال على الأجل الطويل بغية التصدي لتحديات الأمن المتغيرة.

٢٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي الاعتناء بكفالة عدم عرقلة النهج الجديد المقترح لتنفيذ البرامج أو، حسبما ذكر الأمين العام، الاتجاه نحو عقلية التحصن وراء الأسوار مما سيؤدي إلى فقدان المصداقية في صفوف السكان المحليين، إذ أن جميع التغييرات تنطوي على مخاطر وعيوب. ولذا ينبغي تناول مسألة الأمن تناولا استراتيجيا عوضا عن تناوله على الصعيد التقني وبشكل شامل عوضا عن تناوله بشكل قطاعي. وبالإضافة إلى تدابير الحماية، فإن زيادة فهم مصادر وحوافز التهديدات أمر أساسي لكي يتسنى استحداث استجابات وقائية استباقية للتصدي لها. ووفقا لذلك فإن تعزيز قدرات تحليل وتقييم المخاطر والتهديدات العادية أمر يحظى بأهمية قصوى.

٢٤ - واختتم كلمته قائلا إنه في الوقت الذي طرحت فيه اللجنة الاستشارية بعض الأسئلة ذات الصلة الوثيقة بالأمر، فقد وضعت بعض التوصيات التي تبعث على القلق حيث أنها أخفقت في تناول التحديات الجديدة الواردة في تقرير الأمين العام. ولقد اعترضت اللجنة الاستشارية على اقتراح الإلغاء التدريجي لترتيب تقاسم التكاليف بالنسبة للتكاليف المتصلة بالميدان، وهو ترتيب لم يشكل عبئا ثقيلا فحسب في مجال إدارته بل أسفر أيضا عن اعتماد لا يمكن قبوله على التمويل الطوعي لقسمة حصة الأمن للوكالات المشاركة. وأوصت أيضا بعدم الموافقة على وظيفة نائب رئيس المديرية الجديدة، وهي وظيفة اعتبرت وظيفة أساسية بالنسبة لإنشاء المديرية الجديدة. وذكر أنه يأمل أن تتسنى أثناء المشاورات غير الرسمية مناقشة المسائل التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٥ - **السيد موسامباشيم** (زامبيا): قال إن وفده يعلّق أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال قيد المناقشة. وذكر أن زامبيا، بوصفها بلد يساهم بقوات، ترحب بالتدابير الإضافية المقترحة في تقرير الأمين العام لحماية وتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وتشكل الهجمات الأخيرة على موظفي الأمم المتحدة مثالا حيا على أن المنظمة في حاجة إلى حماية وتأمين موظفيها وأصولها وتشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ توصيات الأمين العام.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه يتعين على الدول الأعضاء المساهمة بالموارد اللازمة من أجل إدارة عمليات حفظ السلام إدارة فعالة. وأنه رغم العراقيل العديدة فإن زامبيا أوفت بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة. ولذا فإن وفده يحث جميع الدول الأعضاء على القيام بذلك. وفي الوقت الذي يقر فيه وفده بأن أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها يعد مسؤولية أساسية للبلدان المضيفة، فإنه يناشد المنظمة والمجتمع الدولي مساعدة تلك البلدان غير القادرة على تحمل هذه المسؤولية.

٢٧ - وأردف قائلا إن وفده يحث أيضا الأمين العام على مواصلة جهوده لكفالة تسديد التكاليف في حينها للبلدان المساهمة بقوات، والتي تضم بعض البلدان النامية، لكي تتمكن من مواصلة دعم عمليات حفظ السلام.

٢٨ - واختتم كلمته قائلا إن أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها هو مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء وأن حكومة زامبيا ستواصل بذل أقصى ما في وسعها لحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها في زامبيا.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/58/785 و A/59/359)

٢٩ - **السيد زيلنراث** (هولندا): قال، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن البلدان المرشحة للانضمام إليه (بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، قد انضمت إلى تأييد هذا البيان.

٣٠ - وأضاف قائلا إن الآثار المترتبة على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تمثلت في توفير واسترداد مبلغ سنوي متوسطه الإجمالي ١٦ مليون دولار، وهو مبلغ كبير، غير أنه لا يشكل إلا نصف متوسط المبلغ الموصى به لاسترداد التكاليف سنويا. ويتعين تنفيذ توصيات المكتب الجوهرية - أي تلك التوصيات التي تتناول مجالات ذات آثار بعيدة المدى بالنسبة لأداء المنظمة - تنفيذا تاما أو تقديم مبررات سليمة للسبب في عدم التمكن من تنفيذها و لم يتم العمل بالكثير من التوصيات الجوهرية الموصى بها في السنوات السابقة (المرفق الثاني من التقرير). ويلزم استحداث آلية متابعة أقوى في إطار الأمانة العامة من أجل تشجيع مشاركة الإدارة العليا ومساءلتها. وستساعد زيادة إمكانية الاطلاع على مجموعة أكبر من تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الدول الأعضاء كذلك على تحديد المجالات التي يجب إحراز تقدم فيها.

٣١ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالتقييم المعزز، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بزيادة تركيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقييم الأنشطة، غير أنه يرى أنه ينبغي استكمال المؤشرات القابلة للقياس كوسيلة فعالة لتقييم تلك النتائج عند نهاية الفترة، بعد أن تم إرساء ميزنة قائمة على النتائج بالأمانة العامة. وقد تحسن بالفعل، شكل تقرير أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حسبما أشارت إليه لجنة البرنامج والتنسيق، غير أنه يمكن المضي في تبسيطه عن طريق تحويل التركيز على النواتج وإلى الإنجازات البرنامجية. وتستأهل التوصيات الواردة في الفقرة ٦٨ من تقرير المكتب الدعم، ولا سيما في حالة التوصية تساوق تقييم الأداء مع صياغة خطط البرامج.

٣٢ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالتحقيقات، فإن الكثير من الأحداث الواردة في هذا التقرير مذهلة بالفعل، ولذا يجب على المنظمة أن تتحلى بالقدرة على تحديد أولئك الذين يستغلون مناصبهم والتعامل معهم. ويبذل المكتب جهودا طيبة لبناء شراكات مع الوكالات الأخرى، وأنه قد تم وضع خطط من أجل اضطلاع مكتب مكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية بإجراء استعراض لشعبة التحقيقات. ومع ذلك فإن التحقيقات وحدها لن تكون كافية: لذا يجب أن تتحلى المنظمة بالقدرة والرغبة لاتخاذ إجراءات ضد مرتكبي هذه الأعمال. وينال التساهل في هذا الشأن، الذي أشار إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، من مصداقية المنظمة على الصعيد الخارجي ومن موظفيها.

٣٣ - وأضاف قائلا إن الاستعراض الذي شمل جميع أقسام المكتب والرامي إلى جرد أنشطة المكتب كان عملا مفيدا في

مجال تحديد بعض المجالات الرئيسية التي يمكن فيها تعزيز استقلالية التنفيذ، ولا سيما بالنسبة لشؤون الميزانية. وبينما يضطلع مكتب الميزانية التابع لإدارة الشؤون الإدارية بدور هام لكفالة واقعية واتساق مقترحات الإدارات، كل على حدة، فإنه ينبغي للمكتب أن يكون مستقلا في طرح مقترحاته مباشرة على اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة عن طريق الأمين العام. ويتماشى هذا الأمر مع الممارسة المعمول بها في المنظمات الرئيسية الأخرى وكذلك وفقا للقرار ٢١٨/٤٨ باء، والذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه هذا المكتب. وحيث أن الدول الأعضاء رأت بالطبع أن تقارير المكتب مفيدة من أجل صنع القرار فينبغي أن تتمتع هذه الدول بإمكانية الاطلاع على مجموعة أوسع من تلك التقارير، رغم أهمية كفالة وضع ضمانات سليمة في الحالات التي يرى فيها المكتب التزام السرية. وليس هناك ما يدعو لكي تنظر الجمعية العامة في جميع تقارير المكتب، فإن إمكانية الاطلاع هذه قد تساعد الدول الأعضاء على تحديد المجالات التي تقتضي المزيد من الإجراءات أو تلك التي تظهر فيها العراقيل. وقد تساعد أيضا في تحسين وصول التقارير في موعدها إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها. والاتحاد الأوروبي على استعداد لاتخاذ قرارات في الدورة الحالية بشأن تلك المسائل المتعلقة بشفافية الإبلاغ واستقلالية الميزانية.

٣٤ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي لا يرى أن الاستعراض الخارجي للمكتب الذي اقترحه الأمين العام مناسب زمنيا، حيث أن الجمعية العامة، تتوقع من اللجنة الخامسة، عملا بالقرار ٢٤٤/٥٤، اتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل أثناء الدورة الحالية. ومع ذلك فقد تنظر الدول الأعضاء في استعراض خارجي لإقرار ووضع استنتاجات بشأن التقييم الذاتي لأداء المكتب والأهم من ذلك عملية المتابعة داخل الأمانة العامة لأعمال المكتب. وقد يشمل ذلك مقترحات لإنشاء آلية المتابعة التي سبق ذكرها. وعلى أي حال فإن مثل هذا الاستعراض ينبغي أن يزود بصلاحيات واضحة وأن يقوم بإجرائه خبراء خارجيون من ذوي الخبرة في مجال تقييم هيئات التفتيش وتقديم التقرير الناجم عن ذلك بكامله إلى الجمعية العامة.

٣٥ - ومضى قائلا إنه كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية (A/58/785)، والذي تضمن عددا من التوصيات البناءة كتلك التوصية التي تنص على توافق دورات اللجان الإقليمية السنوية أو دوراتها التي تعقد كل سنتين مع تقديم الخطة البرنامجية لفترة السنتين. ولقد قبلت اللجان الإقليمية معظم التوصيات وهي بصدد تنفيذها. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يود معرفة كيفية حل اختلاف الرأي مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والتي لم تقبل توصية المجلس باستعراض الحاجة إلى شعبة إحصائية منفصلة. وختاما يشيد الاتحاد الأوروبي بالسيد ناير الذي تحول المكتب تحت قيادته إلى جزء أساسي من أجزاء الأمانة العامة، والذي تعد الآن شريكا تكمل مهامه المتعلقة بالرقابة المهام الإدارية لبقية أقسام الأمانة العامة.

٣٦ - **السيد طرزي** (تركيا)، قال إنه في الوقت الذي يعرب فيه عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإن خدمات الرقابة الداخلية هي خدمات هامة بالنسبة للمنظمات الدولية، وهي لم تعد تشدد على مجرد الامتثال للقواعد والأحكام، بل أضافت المزيد إلى أعمال تلك المنظمات وساعدتها على تحديد المشكلات واقتراح الحلول الممكنة.

٣٧ - وأضاف أن وفده يرحب بالأعمال التي نفذها المكتب خلال السنوات العشر التي مرت على إنشائه، مما يدل على أن المكتب يسعى إلى تنفيذ جميع عناصر نهج رقابة حديث. وذكر أن وفده درس تقرير المكتب دراسة

دقيقة وأعرب عن رضاه بشأن أعماله وتوصياته المتعلقة بتحسين فعالية المنظمة. ولاحظ الوفد أيضا الوفورات الناجمة عن تنفيذ تلك التوصيات، غير أنه شدد على أنه لا يجب قياس نجاح الرقابة الداخلية على ذلك الأساس فقط، بل كذلك على أساس تأثيره على طرائق العمل والهياكل التنظيمية.

٣٨ - وأردف قائلا إنه في الوقت الذي أظهر فيه المكتب نجاحا ملحوظا في اعتماد الطرائق العصرية، فإن هناك مجالا لزيادة التحسين. وتتمثل إحدى المتطلبات الرئيسية لهيئة الرقابة، بمنظمة معقدة ومتنوعة كالأمم المتحدة، في استقلالية التنفيذ. ولذا فإن وفده يرى أنه يتعين مراعاة اقتراح تخويل المكتب بسلطة اقتراح وإدارة موارده المالية والبشرية، بطريقة تسند بموجبها السلطات إلى الصناديق والبرامج. وينبغي مواصلة إحالة تقارير المكتب إلى الجمعية العامة.

٣٩ - ومضى قائلا إن وفده ينتابه القلق من جراء تمويل ٨٩ وظيفة من بين ١٨٠ وظيفة في المكتب من موارد من خارج الميزانية. ولاحظ الوفد أيضا أن عدم قدرة الصناديق والبرامج على التنبؤ بالمبالغ اللازمة لخدمات التحقيق أدى إلى خلق مشكلات في الميزانية وأن عدم كفاية الموارد أثر تأثيرا سلبيا على قدرة المكتب على توفير الرصد والتقييم. ويجب تزويد أي هيئة رقابة بموارد مالية ثابتة وكافية وقابلة للتنبؤ لكي تنفذ واجباتها تنفيذا مستقلا.

٤٠ - وأردف قائلا إن وفده يرى أن كون مهام التحقيق تتسم بمركز مواز في إطار هيكل المكتب لمهام المكتب الأخرى يشكل مصدرا محتملا لتنازع المصالح والافتقار إلى الاستقلالية. وقال إن وفده يود معرفة سبب هذه الحالة وإنه ينبغي تقييم المزايا والعيوب في ضوء الخبرات السابقة.

٤١ - وأضاف قائلا إن الرقابة الفعالة والموثوقة تقتضي قواعد وإجراءات واضحة، وهيكل شفاف وآلية لتنفيذ توصيات تقارير التحقيق. ولا يشير التقرير إلى مثل هذه الآلية فلم تجر في الغالب متابعة المخالفات التي اكتشفتها عمليات مراجعة الحسابات و لم تتناسب العقوبات عادة مع الجرائم وليس هناك إجراء معياري لمتابعة التقارير وتنفيذ التوصيات. ولذا ينبغي إيجاد سبيل لتبسيط وتوحيد الإجراءات وتصنيف طرائق تناول أنواع المخالفات المختلفة والاتصال المسبق بالسلطات المحلية لضمان تعاونها في القضايا التي تستلزم تدخلها. وستؤدي آلية معينة لتنسيق متابعة تقارير وتوصيات الرقابة إلى زيادة مصداقية مهام الرقابة وتأثيرها الرادع.

٤٢ - ومضى قائلا إن المخاطر التي تحيط بالعمليات الميدانية آخذة في الازدياد نتيجة لبعدها عن المقر وتزايد حجمها وتكلفتها المالية وعدد موظفيها. ويتعين أن تركز الرقابة، فور تقييم المخاطر، على المجالات التي تتركز فيها النفقات. وينبغي تخطيط النهج وأن يكون نهجا منتظما، غير أنه لم يتم القيام بذلك. وأنه يتعذر الحصول على فكرة ما من التقرير بشأن تغطية مهام الرقابة وأهدافها الملموسة واستراتيجية التنفيذ الممكنة.

٤٣ - ومضى قائلا إن وفده يرى أن التعاون في إطار هيئات الرقابة يتسم بالأهمية، وأنه يتطلع إلى معرفة نتائج التعاون بين المكتب ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة بشأن نهج موحد لتقييم المخاطر من أجل تحديد المجالات التي تشمل عدة قطاعات واستعراض المجالات الممكنة للمشروعات المنسقة، فضلا عن تعاون المكتب مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن المقترحات الخاصة بتحسين رصد أداء البرامج والتقييم.

٤٤ - واختتم كلمته قائلا بأن وفده يرحب بكون المكتب يقوم بتطوير وتعزيز تقييمه للمهام الاستشارية ورصدها

وإدارتها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن ينال من المهام الرئيسية المتمثلة في مراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق.

٤٥ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المنظمة خطت خطوات واسعة من أجل تحسين فعاليتها وكفاءتها ومساءلتها، وأنها استفادت من تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر. ويؤيد وفده تأييدا تاما عملية تخطيط الأعمال القائمة على المخاطر والتي يستخدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأنه يرحب بمبادرات المكتب المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين واعتماد نظام إلكتروني لأوراق العمل مخصص لمراجعي الحسابات والذي يأمل أن يتم تنفيذه في عموم المكتب.

٤٦ - وأضاف قائلا إن وفده قد شعر بخيبة الأمل لأنه لاحظ الانخفاض النسبي في عدد التوصيات المنفذة. وأن هذا الأمر يبعث على القلق بصفة خاصة حيث اقتصر المكتب على تقديم توصيات في المجالات التي يرى أنها تتسم بأكبر قدر من الأهمية وذلك نتيجة مبادرة إدارة المخاطر. وتقاس فعالية المكتب بشكل كبير بتنفيذ توصياته من جانب صناديق وبرامج المنظمة التي يتعين عليها أن تمتثل لهذه التوصيات على وجه الاستعجال. وينبغي للمكتب أن يتناول مسألة التوصيات غير المنفذة في تقاريره السنوية وأن يتتبع توصياته.

٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة الوفورات المحددة والمحققة، تساءل عن مدى ملاءمة مقارنة المبالغ الموصى باستردادها عن الفترة الحالية بالمجموع الفعلي للمبالغ المستردة عن الفترة الحالية والفترات السابقة. وأن هذه مسألة موضع خلاف لدى هيئات الرقابة.

٤٨ - وأضاف قائلا إنه ذُهل لمعرفة أن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم يعتمد التدابير الأساسية اللازمة لضمان سلامة موظفيه في الميدان، رغم الأولوية التي تتسم بها سلامة الموظفين. ويتعين تقديم معلومات بشأن التقدم المحرز في تقويم أوجه النقص هذه.

٤٩ - وأعرب عن قلقه لكون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تطبق الضوابط الخاصة بضمان تسليم متعهد حصص الإعاشة الخاصة بها للكمية الكاملة المتعاقد بشأنها. وتساءل عما إذا كانت المنظمة قد استردت المبالغ بالكامل نتيجة الأداء السيء للمتعهد وعما إذا كان قد تم تحسين ضوابط الرقابة في البعثة.

٥٠ - وأضاف قائلا إنه قد علم بأن محقق تابع لمكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أنشأ شركته الخاصة للتحقيقات، وحصلت هذه الشركة على عقد من المحكمة لتنفيذ أعمال مشابهة للأعمال التي كان من المفترض أن يقوم بها المحقق والتي حصل بشأنها المحقق على أموال إضافية. وقد سأل عن ماهية التقدم المحرز من أجل منع وقوع هذه الأحداث في المستقبل نظرا للعديد من الحالات الواضحة للغاية للمخالفات التي وقعت بالمحكمة.

٥١ - وأضاف قائلا إن مبادرة التزاهة بالمنظمة التي شرع فيها المكتب في العام الماضي قد كشفت أن كثيرا من الموظفين يعتقدون بعدم وجود ما يكفي من المساءلة عن الأخطاء، وخاصة في الرتب العليا، وأن الموظفين الذين يبلغون عن هذه الانتهاكات يخاطرون بالتعرض للانتقام. وأنه ينبغي تناول هذه المسائل وأنه يود معرفة كيفية قيام الأمين العام بذلك.

٥٢ - وأشار إلى أنه أحاط علما بتحقيق المكتب في اتهامات التحرش الجنسي ضد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومدير أقدم آخر في مكتبه. وأيد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات غير أن الأمين العام قرر أن الأدلة لا تؤكد الشكاوى، وأن وفده يود الحصول على تفسير لهذا التناقض الجلي.

٥٣ - وأضاف قائلا، إن هناك حالة أخرى فعندما أثار موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الادعاءات بشأن سوء الإدارة وتنازع المصالح، تمثلت ردود المديرين في تهديد أولئك الذين أثاروا الادعاءات. وهذا سلوك غير مقبول ورديء على وجه الخصوص من جانب مديرين في برنامج مكافحة الجريمة، والذين ينبغي أن يكون سلوكهم سلوكا مثاليا.

٥٤ - وأردف قائلا إن وفده يؤمن بالوظيفة الأساسية التي تقوم بها الرقابة الداخلية وأنه يود تقديم مقترحات قليلة لتعزيز الرقابة. وينبغي تقديم تقارير المكتب إلى الجمعية العامة من أجل تعزيز شفافية أعمال المكتب، وينبغي أن تكون ميزانيته مستقلة عن المكاتب التي يتولى مراجعة حساباتها وذلك لدعم استقلاليته. وختاما يتعين تمديد مدة العمل غير القابل للتجديد لوكيل الأمين العام للرقابة الداخلية من خمس سنوات إلى سبع.

٥٥ - وأضاف قائلا إن التقييم الذاتي الذي قام به المكتب كان أمرا مفيدا للغاية. إذ يبدو أن المقترحات كانت سليمة في معظمها، وخاصة اقتراح استقلالية الميزانية، مما يتماشى مع آراء وفده.

٥٦ - ومع ذلك فقد أعرب عن خيبة أمله، لعدم طرح اقتراح بإجراء استعراض خارجي لسبل تعزيز الرقابة الداخلية التي اقترحها الأمين العام من قبل لكي تتمكن اللجنة من النظر فيها في دورتها الحالية. وتساءل أيضا عن المزاعم القائلة بأن المكتب لم يخضع لأي استعراضات خارجية. وفي الواقع فإن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة قام بتقييم المكتب بشكل منتظم كجزء من مراجعته لحسابات البيانات المالية للمنظمة، وفي عام ١٩٩٨، أصدر مكتب المحاسبة العامة التابع للولايات المتحدة استعراضا شاملا للمكتب ويمكن لجميع الدول الأعضاء الاطلاع عليه. ويود وفده الحصول على مزيد من المعلومات، قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاقتراح، بما في ذلك معلومات بشأن عضوية فريق الخبراء، ومدة وصلاحيات الاستعراض والطريقة التي سيتبعها فريق الخبراء في رفع تقاريره إلى الجمعية العامة.

٥٧ - **السيد إيلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ينبغي النظر في تقرير المكتب السنوي في إطار تقييم جهود المكتب لإصلاح نفسه. ولاحظ أن الكثير من تقارير المكتب تقتضي إمعان النظر فيها غير أن الجمعية العامة لم تتناولها بشكل مناسب لأن الكثير من التوصيات تتجاوز سلطات المكتب وتعتبر مدعاة للخلاف. وأشار فيما يتعلق بمراجعة حسابات اللجان الإقليمية إلى أن توصيات المكتب كانت توصيات منطقية قطعا غير أنها شملت جوانب تجاوزت الإطار الإداري الصارم. وأنه ينبغي للدول الأعضاء في تلك اللجان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام باستعراضها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.